مروان القاسم، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف: ياسر عبد ربه الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الامين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية، وتشكيل اللجنة العليا المشتركة. وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحادثات، فجاءت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما بيّن الاعضاء الفلسطينيون المشاركون في الاتصالات. فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، «أن محادثات عرفات ـ حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني». كما ادعت أن المحادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها تمهد الطريق أمام اقتراحات ريغان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية» (النهار، ٣/١٢/١٩٨٢). وبدورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لانها، كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السفير، ١٤/١٢/١٩٨٢). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني يختزل حقوق الشعب الفلسطيني «بالحكم الذاتي المرتبط بالنظام الأردني» (المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٨٢). في حين أن الامين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرته منظمة التحرير بالاجماع في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الاراضي الفلسطينية المحررة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني لا يمكن بحثه الا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٨٢).

في المقابل، أوضح ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي. وردّ عرفات على كل الانتقادات، معتبراً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية ـ الفلسطينية. وفي الاتجاه نفسه، أوضح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عبد ربه، العوامل الموضوعية التي تفرض اقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ «أن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك! وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى»، وأن اقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على «أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية» (نداء الوطن، مصدر سبق ذكره، ص٣). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية العليا، صرح عبد ربه، بانها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثله الشرعي الوحيد.

اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات «بيان عدن»، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت في تونس